الشركة الوطنية للتأمينات العامة (ش.م.ع.)
NATIONAL GENERAL INSURANCE CO. (PSC)

الوطنية للتأمينات العامة

تقرير حوكمة الشركة
للسنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

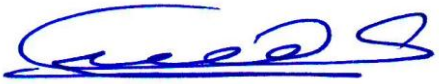

سعادة/ حمد مبارك بوعميم
رئيس مجلس الإدارة

دكتور/ عبدالزهرة عبدالله علي
الرئيس التنفيذي

بهدف إتاحة هذا التقرير لكافة المساهمين بالشركة وللجهات التنظيمية والإشرافية بالإمارات العربية المتحدة فقد تم نشره على الموقع الإلكتروني للشركة على شبكة الإنترنت: www.ngi.ae

مارس ٢٠١٣

الشركة الوطنية للتأمينات العامة (ش.م.ع.)
NATIONAL GENERAL INSURANCE CO. (PSC)

المحتويات

١. ممارسات تطبيق مبادئ الحوكمة بالشركة..... ٣

٢. بيان بتعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى ٥
في الأوراق المالية للشركة خلال ٢٠١٢م

٣. تشكيل مجلس الإدارة ٦
- نبذه عن الخبرات والمؤهلات والمناصب الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة ٦
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ..... ١٠
- اجتماعات مجلس الإدارة بعام ٢٠١٢م ١١
- المهام والاختصاصات التي فوضها المجلس للإدارة التنفيذية ١٢
- الإدارة التنفيذية ١٢
- التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة..... ١٢

٤. مدقق الحسابات الخارجي ١٣

٥. لجنة المجلس للتدقيق ١٤

٦. لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت..... ١٦

٧. الرقابة الداخلية ١٨

٨. تفاصيل المخالفات ٢١

٩. مساهمة الشركة خلال عام ٢٠١٢ في تنمية المجتمع المحلي والبيئة ٢١

١٠. معلومات عامة
- بيان بسعر سهم الشركة في السوق ٢٢
- بيان بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق ومؤشر القطاع ٢٣
- توزيع ملكية المساهمين كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ..... ٢٤
- بيان بالمساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر ٢٤
- الأحداث الجوهرية بعام ٢٠١٢م ٢٤

١) ممارسات الحوكمة بالشركة

أ- بيان كيفية تطبيق الشركة للمبادئ الواردة في قرار الحوكمة رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٠٩م:-

لقد وضع مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمينات العامة ممارسات تنفيذ ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي على رأس سلم الأولويات بالشركة وذلك التزاماً بأحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩م والإرشادات التوجيهية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

كما حرص مجلس الإدارة على شفافية ممارسات ضوابط الحوكمة بالشركة طبقاً لما نص عليه القرار الوزاري رقم ٢٣/ر لسنة ٢٠٠٧ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن ضوابط ومعايير الانضباط المؤسسي والتزم بأحكام قرار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠ في شأن نظام الإفصاح والشفافية وبالتالي فقد واصل مجلس الإدارة في تبني نفس آليات الموافقة على الحسابات المرحلية والختامية ونشرها بسوق دبي المالي لإطلاع المساهمين والأطراف ذوي العلاقة حيث يتم رفع الحسابات الختامية والمرحلية للشركة إلى لجنة المجلس للتدقيق للمناقشة والاطلاع ثم تقوم اللجنة بدورها برفع التوصيات مع البيانات المالية إلى مجلس الإدارة الذي يقوم بالنظر فيها ومناقشتها ومن ثم الموافقة عليها قبل الإفصاح عنها ونشرها بسوق دبي المالي.

إن الشركة الوطنية للتأمينات العامة ممثلة في أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية تأخذ على عاتقها مسؤولية التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية لتحقيق الانضباط المطلوب بالشركة وفقاً للمعايير العالمية بما يصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك المساهمين والعملاء على حد سواء.

ولقد قام أعضاء مجلس الإدارة بمناقشة واتخاذ القرارات اللازمة للإشراف وإدارة أنشطة الشركة وفيما يلي ملمح من الأنشطة والممارسات التي اعتمدها مجلس الإدارة باجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه:

- الإشراف على انشطة إدارة الشركة ومراجعة الأداء بفروع التأمين
- مناقشة واعتماد تطبيق السياسات والإجراءات وإبداء التوجيهات كلما تطلب الأمر.
- مراجعة واعتماد الميزانية التقديرية والموازنة والبيانات المالية المرحلية والختامية
- مراجعة الاستثمارات واتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة
- الإشراف على تطبيق السياسات المتعلقة بالموارد البشرية والتحقق من مدى موائمة تلك السياسات لتحقيق استراتيجية العمل بالشركة.

- اعتماد خطط التدقيق لعام ٢٠١٣ حسبما قدمت من دائرة الرقابة الداخلية بالشركة.
- الحرص على الشفافية وإطلاع السادة المساهمين على بيانات الأداء بالشركة في خلال الأطر الزمنية المعتمدة لذلك. كما سيقوم مجلس الإدارة برفع توصياته إلى السادة المساهمين بشأن توزيعات الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م وذلك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المزمع عقده في تاريخ ٢٠١٣/٣/١٨م.
- يتطلع مجلس إدارة الشركة إلى أن يكون دائماً أهلاً لثقة المساهمين والعملاء والموظفين العاملين بالشركة والشركات الحليفة للشركة الوطنية للتأمينات العامة. وبالتالي فإن مجلس الإدارة يؤمن بأهمية تحديد مسؤوليات الشركة داخلياً وخارجياً لضمان تنفيذ أنشطة الأعمال وفقاً لأحكام القوانين المتبعة ومعايير الجودة وحُسن الأداء والأخذ في الاعتبار تعظيم مصالح السادة مساهمي الشركة والحفاظ عليها وحمايتها. ولقد حرصت الشركة على التقيد التام بأحكام القرار رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٠٩ من خلال إرساء الممارسات التالية:
  - حرص المجلس على عقد سبع اجتماعات خلال عام ٢٠١٢ وفقاً لأحكام القرار.
  - التزم المجلس بحضور أغلبية أعضاء المجلس للاجتماعات للتأكيد على صحة النصاب المطلوب.
- أحيط المجلس علماً بقرار هيئة الأوراق المالية الصادر خلال ٢٠١٢ بشأن التعديلات بنظام الإفصاح والشفافية والتعديلات على نظام الحوكمة المؤسسية.
- تأكدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت على استيفاء متطلبات نظام حوكمة الشركات الذي يستوجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن ثلث أعضاء المجلس. وأنه لا يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة المستقل موظفاً لدى أحد الجهات المرتبطة بالشركة خلال العامين الآخرين.
- عقدت لجنة المجلس للتدقيق ست اجتماعات خلال عام ٢٠١٢م بمعدل اجتماع كل شهرين تقريباً. وحرصت اللجنة على مناقشة كافة التقارير المقدمة من إدارة الرقابة الداخلية. كما قامت اللجنة خلال عام ٢٠١٢م بمناقشة الحسابات المالية الختامية لعام ٢٠١١ والتقارير من المدققين الخارجيين عن نفس العام. كما ناقشت اللجنة الحسابات المالية المرحلية قبل رفعها مع التوصيات للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ومن ثم إتاحتها للمساهمين عبر نشرها بسوق دبي المالي.
- وعقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٢م، فيما عقدت لجنة المجلس للاستثمار ثمانية اجتماعات بعام ٢٠١٢م.
- تم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بتقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١١م، حيث علم أعضاء مجلس الإدارة بأنه قد تم نشر تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١١م على الموقع الإلكتروني للشركة على الإنترنت وذلك التزاماً بمتطلبات القرار الوزاري رقم (٥١٨) لعام ٢٠٠٩م بأن يكون التقرير السنوي لحوكمة الشركة متاحاً للسادة المساهمين وكافة الأطراف المعنية بالشركة.

٢) بيان بتعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى في الأوراق المالية للشركة خلال عام ٢٠١٢م:-

تبنت الشركة القواعد والإجراءات المعتمدة لتنظيم تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة وكافة الأشخاص المطلعين في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو الشركة الأم أو الشركات التابعة، والشقيقة والحليفة وذلك وفقاً لأحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩م والإرشادات التوجيهية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

ويؤكد أعضاء مجلس الإدارة على التزامهم الكامل بقواعد تنظيم تعاملات المطلعين بعدم التعامل في الأوراق المالية الصادرة من الشركة أو الشركة الأم أو الشركات الشقيقة أو الزميلة وذلك سواء بنفسه أو بواسطة غيره خلال الفترات التالية:

- قبل عشرة أيام عمل من الإعلان عن أية معلومات جوهرية من شأنها أن تؤثر على سعر السهم
- قبل خمسة عشر يوماً من نهاية الفترة المالية الربع سنوية أو النصف سنوية أو السنوية ولحين الإفصاح عن البيانات المالية.

أ) يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالإبلاغ عن أسماء من يملكون أو الذين وصلت مساهمتهم مع أولادهم القصر إلى (٥%) فأكثر من أسهم الشركة، وذلك مع مراعاة التقيد بهذا الالتزام في كل مرة تصل فيها المساهمة إلى (١%) من أسهم الشركة علاوة على الـ (٥%).

ب) تلتزم إدارة الرقابة الداخلية بالشركة بمتابعة تداولات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين المطلعين.

ج) تلتزم الشركة بإبلاغ الهيئة بعدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من توليهم العضوية، كذلك في نهاية كل سنة مالية، وعن جميع عمليات التداول التي يقوم بها أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية.

د) يلتزم كل عضو بمجلس الإدارة بالإبلاغ إذا بلغت ملكيته أو مضافاً إليها ما يملكه أبنائه القصر نسبة تعادل أو تزيد عن ١٠% من الأوراق المالية الصادرة عن الشركة.

وفي هذا السياق نود أن نؤكد على عدم وجود تعاملات لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى بأسهم الشركة خلال عام ٢٠١٢م.

٣) تشكيل مجلس الإدارة

أ) بيان تشكيل مجلس الإدارة ومدة عضويتهم في مجلس الإدارة

تفضل السادة مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي المنعقد بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٠ بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة لاحقة بحيث تمتد عضويتهم لفترة ثلاث سنوات وحتى ختام الاجتماع السنوي الذي سينعقد في ٢٠١٣م. وحسب متطلبات ضوابط حوكمة الشركات، فقد تم الحفاظ على تشكيل متوازن لمجلس الإدارة حيث روعي أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات ومهارات فنية. ويحتوي تشكيل مجلس إدارة الشركة على خمسة أعضاء مستقلين وعضوين غير تنفيذيين.

ب) نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الخاصة بهم والخبرات والمؤهلات التي يتمتعون بها وبيان عن عضوية أعضاء مجلس الإدارة في أية شركات مساهمة أخرى ومناصبهم في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة

سعادة / حمد مبارك بوعميم	
رئيس مجلس الإدارة	**(عضو غير تنفيذي)**

تم تعيين سعادة/ حمد بوعميم بمجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠١١/٣/٢٨.

١) مؤهلات العلمية : - شهادة ماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من جامعة ميسوري – كنساس الأمريكية عام ٢٠٠٢
- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية والرياضيات مع مرتبة الشرف من جامعة كاليفورنيا عام ١٩٩٦م

٢) مناصب في مواقع أخرى:
مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي

٣) عضوية مجالس الإدارات الأخرى :
١. عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٢. عضو مجلس إدارة دبي العالمية
٣. عضو مجلس إدارة الاتحاد العقارية

السيد/ عادل محمد صالح زرعوني
نائب رئيس مجلس الإدارة **(عضو مستقل)**

تم تعيين السيد/ عادل الزرعوني بمجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠٠١/٤/١٧م.

١) مؤهلات العلمية : بكالوريوس تجارة

٢) مناصب في مواقع أخرى:

عضو مجلس الإدارة المنتدب لمجموعة شركات ريفولي

٣) عضوية مجالس الإدارات الأخرى :

١. عضو مجلس الإدارة بشركة دبي للاستثمار العقاري
٢. نائب رئيس مجلس الإدارة بشركة تعليم
٣. نائب رئيس اتحاد رياضة الجولف وأمين عام الاتحاد العربي لرياضة الجولف
٤. عضو مجلس إدارة لمركز التوحد
٥. عضو مجلس إدارة دبي للاستثمار العقاري
٦. عضو مجلس إدارة شركة أزور العقارية

السيد / خالد جاسم كلبان
عضو مجلس الإدارة **(عضو غير تنفيذي)**

تم تعيين السيد/ خالد كلبان بمجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠٠١/٤/١٧م.

١) المؤهلات العلمية: بكالوريوس العلوم الإدارية – جامعة ميتروبوليتان – دنفر – كلورادو – الولايات المتحدة الأمريكية.

٢) المناصب في مواقع أخرى:

عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة دبي للاستثمار (ش.م.ع)

٣) عضوية مجالس الإدارات الأخرى :

١. رئيس مجلس إدارة الاتحاد العقارية (ش.م.ع)
٢. عضو مجلس إدارة بنك أسيا الإسلامي ومقره سنغافورة
٣. عضو مجلس إدارة بنك الطاقة الأول بالبحرين
٤. عضو مجلس إدارة شركة الثريا للاتصالات الفضائية
٥. عضو مجلس إدارة شركة تكافل لإعادة التأمين

السيد/ محمد عبد الرحمن الجلاف
عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل)

تم تعيين السيد/ محمد الجلاف بمجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠٠١/٤/١٧م.

١) مؤهلات العلمية : بكالوريوس برمجة كمبيوتر واقتصاد

٢) مناصب في مواقع أخرى:

مدير عام – مؤسسة المنا التجارية

٣) عضوية مجالس الإدارات الأخرى :

١. عضو مجلس إدارة الجلاف للإستثمار (ذ.م.م)
٢. عضو مجلس إدارة شركتين تابعتين لشركة دبي للاستثمار
٣. عضو مجلس إدارة بنك دبي التجاري وعضو باللجنة المجلس للتدقيق للبنك
٤. نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة دبي العقارية وعضو في ثلاث لجان منبثقة عن المجلس وهو اللجنة التنفيذية للموارد البشرية، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة الاستثمار توظيف الموجودات.

السيد/ عمر محمد عمر بن حيدر
عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل)

تم تعيين السيد/ عمر بن حيدر بمجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠٠١/٤/١٧م.

١) مؤهلات العلمية : بكالوريوس إدارة أعمال

٢) مناصب في مواقع أخرى:

يشغل السيد عمر بن حيدر منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة بن حيدر كما أنه أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة أبناء بن حيد للتجارة العامة ذ.م.م. وشركة كومباس للسفر والسياحة ذ.م.م.

٣) عضوية مجالس الإدارات الأخرى :

١. مجلس الشؤون الاقتصادية لإمارة دبي - عضو مجلس الإدارة
٢. جمعية توعية ورعاية الأحداث - عضو مجلس الإدارة
٣. منظمة القيادات العربية الشابة- عضو مجلس الإدارة
٤. دبي للاستثمار العقاري - عضو مجلس الإدارة

السيد/ فيصل حسن كلداري
عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل)

تم تعيين السيد/ فيصل كلداري بمجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١٣م.

١) **مؤهلات العلمية :** بكالوريوس تجارة – تخصص إدارة أعمال

٢) **مناصب في مواقع أخرى:**

يشغل السيد/ فيصل كلداري منصب المدير العام لقطاع الأعمال في بنك دبي التجاري

٣) **عضوية مجالس الإدارات الأخرى :**

نور كابيتال – عضو مجلس الإدارة

السيد/ عبدالله إبراهيم محمد
عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل)

تم تعيين السيد/ عبدالله إبراهيم بمجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠١٠/٣/٧م.

١) **مؤهلات العلمية :** دبلوم عالي - عمان الأردن

٢) **مناصب في مواقع أخرى:**

يشغل السيد/ عبدالله منصب مدير عام الموارد البشرية والشؤون الإدارية والتسويقية والمحلية بشركة MKM التجارية القابضة ذ.م.م. وذلك إلى جانب منصبه كمدير عام لمكتب الشيخ مانع بن خليفة. كما أنه عضو بمجلس اتحاد الرياضات الأسيوية.

عمل السيد/ عبدالله فيما سبق بعدد من المناصب بمختلف المجالات الإعلامية والرياضية والمالية فكان عضو بمجلس أمناء جائزة تشجيع الرياضة في دبي كما أنه كان رئيس اللجنة الإعلامية للرياضة بدبي. كما شغل السيد/ عبدالله منصب أمين عام مركز إعداد القادة بدبي وأمين عام وأمين صندوق اتحاد الإمارات لكرة القدم.

ج) بيان بتفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لعام ٢٠١١م وعام ٢٠١٢

وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي بالشركة فإن مكافأة مجلس الإدارة تتكون من نسبة مئوية من الربح الصافي طبقا لما هو منصوص عليه في المادة (٥٦) (أ) (٤) من هذا النظام. ويتم تعويض عضو مجلس الإدارة من وقت لآخر عن جميع النفقات التي يتكبدونها في سبيل إنجاز أعمال الشركة أو أن يعمل في أية لجنة أو يبذل جهودا خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة تفوق واجباته العادية كعضو مجلس إدارة وذلك بالمبالغ التي يحددها مجلس الإدارة من وقت لآخر. ولا يجوز أن تزيد مكافأة مجلس الإدارة عن نسبة عشرة بالمائة (١٠ %) الأرباح الصافية طبقا لما هو منصوص عليه في المادة (٥٦) (أ) (٤) من النظام الأساسي للشركة. ولقد تقاضى أعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠١١م مكافأة مالية مجموعها ١,٥١ مليون درهم.

وعملاً بأحكام المادة (١١٨) من قانون الشركات رقم (٨) لعام ١٩٨٤ والمادة (٧) من القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة المؤسسية فإن التوصية التي قرر مجلس الإدارة رفعها إلى السادة المساهمين بشأن مكافاة أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٢م قد استندت على أن لا تزيد نسبة مكافأة اعضاء مجلس الإدارة عن ١٠% من صافي الأرباح بعد خصم الاستهلاكات والاحتياطيات وتوزع ربح لا يقل عن ٥% على المساهمين. ولقد تقرر أن يتم اقتراح مكافأة مجلس إدارة بإجمالي مبلغ ٢,٩٦ مليون درهم عن عام ٢٠١٢م.

ولقد تقرر تطبيق قرار مجلس الإدارة التالي بشأن سياسة تحديد البدلات المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة نظير جهودهم ومساهماتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٢م.
"تقرر بموجبه أن يتم تحديد أتعاب أعضاء مجلس الإدارة نظير مساهماتهم في اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في شكل أتعاب عضوية بمبلغ -/٥٠،٠٠٠ درهم سنوياً لكل عضو وأتعاب حضور اجتماعات اللجان بمبلغ -/٤،٠٠٠ درهم للعضو عن كل اجتماع يحضره العضو."

د) اجتماعات مجلس الإدارة بعام ٢٠١٢م

عقد مجلس الإدارة سبع اجتماعات خلال عام ٢٠١٢م وذلك كما يلي:

م	مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة بعام ٢٠١٢	*** بيانات أعضاء مجلس الإدارة						
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	٢ فبراير ٢٠١٢	√	X	√	√	X	√	√
٢	٢٠ مارس ٢٠١٢	√	X	√	√	√	√	√
٣	٢٤ أبريل ٢٠١٢	√	√	√	X	X	√	√
٤	٣٠ أبريل ٢٠١٢	√	X	√	√	√	√	√
٥	٣١ يوليو ٢٠١٢	√	√	X	√	X	√	√
٦	٣٠ أكتوبر ٢٠١٢	√	√	√	√	√	X	√
٧	١٨ ديسمبر ٢٠١٢	√	X	X	√	X	√	√

√	حضر الاجتماع
X	اعتذر عن حضور الاجتماع

*** بيانات أعضاء مجلس الإدارة	
١.	سعادة/ حمد مبارك بوعميم
٢.	السيد/ عادل محمد صالح الزرعوني
٣.	السيد/ خالد بن كلبان
٤.	السيد/ محمد عبدالرحمن الجلاف
٥.	السيد/ عمر محمد عمر بن حيدر
٦.	السيد/ فيصل حسن كلداري
٧.	السيد/ عبدالله إبراهيم بن حسين

ه) المهام والاختصاصات التي فوضت من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية

فوض المجلس مهام الإدارة اليومية لأعمال الشركة إلى الرئيس التنفيذي للشركة وذلك حسب حدود الصلاحيات المحددة بالوكالة القانونية الصادرة أصولاً من مجلس الإدارة إلى الرئيس التنفيذي للشركة. ويتم مراجعة تلك الحدود المفوضة من قبل إدارة الرقابة الداخلية بالشركة للتأكد من فعاليتها والتقيد بحدودها ولضمان التوازن المناسب بين مستوى الرقابة وإدارة المخاطر ومتطلبات العمليات التشغيلية بالشركة. وللرئيس التنفيذي حق إعادة تفويض بعض أو كل الصلاحيات الموكلة إليه بموجب الوكالة القانونية.

و) الإدارة التنفيذية – بيان تفصيلي عن كبار الموظفين التنفيذيين بالشركة

أسماء المدراء	المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات بعام ٢٠١٢	مجموع المكافآت لعام ٢٠١٢ (Bonuses)
دكتور/ عبدالزهرة عبدالله علي	الرئيس التنفيذي	١٩٩٨/٢/٧	١,٣٢٠,٠٠٠	٩٠٦,٠٠٠
السيد/ دي. سوداكران	نائب مدير عام للتأمينات العامة	٢٠٠٠/٧/١١	٥٨٠,٠٠٠	لم يحدد بعد
السيد/ محمد موسى	نائب مدير عام للتأمينات على الحياة	٢٠٠٢/٤/١٥	٥٦٠,٠٠٠	لم يحدد بعد

ز) بيان بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتم تعريف الأطراف ذات العلاقة وفقاً لتعريف الوارد بمعيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ (IAS 24) بخصوص الأطراف ذات العلاقة. وفي ضوء ذلك التعريف ندرج فيما يلي بيانات عن مجمل المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة بالسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م:-

التفاصيل	المبلغ
مجموع الأقساط المكتتبة	١٢١,٢٠٠,١٢٧/- درهم
مجموع الخسائر والتعويضات	١٠٧,٢٤١,٩٣٠/-
أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسية (بما يشمل كافة المزايا والمكافآت السنوية)	٥,٣١٨,٧٧٤/- درهم
الفوائد المكتسبة على الودائع	١,٥١٦,٦٢٩/- درهم

٤) مدقق الحسابات الخارجي

بيان الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق والخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

السادة/ كيه بي إم جي (KPMG) هي المدقق الخارجي للشركة. وهي تعتبر أحد أكبر شركات التدقيق بالعالم. لديها فروع في عديد من الدول حيث تمتد شبكة فروعها لتصل إلى ١٤٥ دولة. كيه بي ام جي تعتبر واحدة من الأربع الكبار في مجال التدقيق المحاسبي في العالم. وعلى مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة فلقد تأسست كيه بي إم جي في الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٤، وحققت نمو منذ تأسيسها عبر ٧ مكاتب في الدولة.

وبناء على توصية مجلس الإدارة التي قدمت إلى السادة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في تاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢م فقد وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي على تعيين السادة/ كيه بي ام جي كمدققين لحسابات الشركة حتى ختام اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي مباشرة وذلك للقيام بالتدقيق على حسابات الشركة خلال عام ٢٠١٢م وبأتعاب لا تتجاوز ١٨٣،٧٥٠/- درهم. ولم تستعين الشركة بأي شركة تدقيق أخرى للتدقيق على الحسابات خلال عام ٢٠١٢م.

وللتأكيد على عدم وجود أي تعارض في المصالح فإن الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة المالية ٢٠١٢م كانت قاصرة على مراجعة البيانات المالية الفصلية والتدقيق على حسابات الشركة الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م. إلى جانب حضور المدقق الخارجي لاجتماع الجمعية العمومية والتحقق من صحة إجراءات انعقاد الجمعية العمومية وتلاوة تقرير التدقيق الذي يتميز بالحيادية والاستقلالية كما يقوم بالرد على استفسارات المساهمين. وأخيراً يذكر أنه قد تم تعيين السادة/ كيه بي ام جي كمدققين خارجيين للشركة منذ عام ٢٠٠٢م وحتى تاريخه.

٥) لجنة المجلس للتدقيق

أ_ دور وأهداف اللجنة:

مراجعة التقارير المالية ومناقشة تقارير الرقابة الداخلية والتأكد من ملائمة وانضباط بيئة الأعمال بالشركة وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة.

ب- تشكيل لجنة المجلس للتدقيق ودورية اجتماعاتها:

تتألف لجنة المجلس للتدقيق كما يلي:

١- السيد/ فيصل حسن كلداري	رئيساً للجنة	(عضو مستقل)
٢- السيد/ محمد عبدالرحمن الجلاف	عضواً	(عضو مستقل)
٣- السيد/ عبدالله إبراهيم بن حسين	عضواً	(عضو مستقل)

عقدت لجنة المجلس للتدقيق ستة اجتماعات خلال عام ٢٠١٢م وذلك حسب سجل حضور الاجتماعات الموضح أدناه.

م.	مواعيد اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق بعام ٢٠١٢	بيانات أعضاء لجنة المجلس للتدقيق		
		١	٢	٣
١	٣١ يناير ٢٠١٢	√	√	√
٢	٢٤ أبريل ٢٠١٢	√	√	√
٣	٢٦ أبريل ٢٠١٢	√	√	√
٤	٣١ يوليو ٢٠١٢	√	√	√
٥	٣٠ أكتوبر ٢٠١٢	√	√	√
٦	١٨ ديسمبر ٢٠١٢	√	√	√

√	حضر الاجتماع

الشركة الوطنية للتأمينات العامة (ش.م.ع.)
NATIONAL GENERAL INSURANCE CO. (PSC)

ج- صلاحيات ومهام لجنة المجلس للتدقيق:

- مراجعة البيانات المالية الفصلية والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة
- متابعة الأمور المحاسبية ذات الأثر الجوهري على الأداء المالي للشركة وضمان شفافية التقارير المالية
- التأكد من استيفاء متطلبات الإفصاح عن البيانات المالية وغيرها من المتطلبات القانونية.
- تقييم استقلالية وكفاءة المدققين الخارجيين، والاجتماع معهم مرة على الأقل في السنة
- مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلي والتأكد من كفاءته
- النظر في الأمور التي يطرحها المدير المالي أو مدير الرقابة الداخلية أو مدقق الحسابات.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للشركة
- مراجعة تقرير التدقيق الخارجي وخطة عمله وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق الخارجي ورد الإدارة بشأنها.
- مراقبة مدى تقييد الشركة بقواعد السلوك المهني
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن أداء المسائل المذكورة أعلاه
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية والتأكد من دقة إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية
- التأكد من استيفاء متطلبات الإفصاح
- تقييم استقلالية وكفاءة المدققين الخارجيين
- ضمان مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلي والتأكد من كفاءته
- تقييم مدى ملائمة وكفاءة بيئة العمليات بالشركة وإطار العمل الكلي لتنفيذ أنشطة الشركة.
- تعقد اللجنة اجتماعاتها بحضور أغلبية أعضاء اللجنة أربع مرات في السنة على الأقل.

٦) لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت

أ_ دور وأهداف اللجنة:

ضمان تطبيق معايير الحوكمة والانضباط المؤسسي بالشركة والتأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين واعتماد سياسات الموارد البشرية والرواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وضمان انسجام هذه السياسات مع أهداف الشركة.

ب- تشكيل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت للتدقيق ودورية اجتماعاتها:

تتألف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت كما يلي:

١- السيد/ عادل محمد صالح الزرعوني رئيساً للجنة (عضو مستقل)

٢- السيد/ خالد جاسم بن كلبان عضواً (عضو غير تنفيذي)

٣- السيد/ عمر بن حيدر عضواً (عضو مستقل)

عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٢م وذلك حسب سجل حضور الاجتماعات الموضح أدناه.

م.	مواعيد اجتماعات اللجنة بعام ٢٠١٢	بيانات أعضاء لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت		
		١	٢	٣
١	٢٣ فبراير ٢٠١٢	X	√	√
٢	٢٤ أبريل ٢٠١٢	√	√	X
٣	٣٠ أكتوبر ٢٠١٢	√	√	X
٤	٢٥ ديسمبر ٢٠١٢	√	√	√

√	حضر الاجتماع
X	اعتذر عن حضور الاجتماع

ج- صلاحيات ومهام لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت:

- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر، فإذا تبين للجنة أن أحد الأعضاء فقد شروط الاستقلالية وجب على اللجنة عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة. وعلى مجلس الإدارة إخطار العضو بكتاب مسجل على عنوانه الثابت بالشركة بمبررات انتفاء صفة الاستقلالية عنه.
- على العضو أن يرد على مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره. ويصدر مجلس الإدارة قرار باعتبار العضو مستقلاً أو غير مستقل في أول اجتماع يلي رد العضو أو انقضاء المدة المشار إليها في الفترة السابقة دون رد.
- وإذا كان فقد العضو لصفة الاستقلالية لن يترتب عليه الإخلال بالحد الأدنى لعدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة وجب مراعاة ذلك في تشكيل اللجان.
- ومع عدم الإخلال بنص المادة (١٠٢) من قانون الشركات التجارية، إذا كان من شأن قرار المجلس انتفاء أسباب أو مبررات الاستقلالية عن العضو التأثير على الحد الأدنى للنسبة الواجب توافرها من الأعضاء المستقلين داخل المجلس، قام مجلس إدارة الشركة بتعيين عضو مستقل يحل محل هذا العضو على أن يعرض أمر تعيين العضو الجديد على أول جمعية عمومية للشركة للنظر في اعتماد قرار مجلس الإدارة.
- المراجعة الدورية للقرارات والتعليمات التي تصدر من وقت لآخر بخصوص ضوابط الحوكمة ورفع التوصيات إلى المجلس بشأن التغييرات التي تراها.
- الإشراف على عملية إعداد واعتماد دليل إجراءات الحوكمة بالشركة.
- رفع درجة الوعي لدى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حول قواعد ومبادئ الحوكة وأهمية تطبيقها.
- التوصية بالترشيح أو إعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والمناصب الإدارية العليا مع مراعاة القوانين والقرارات النافذة.
- اعتماد شروط ومعايير تعيين المديرين التنفيذيين وتقارير تقييم الأداء وخطط الإنابة
- مراجعة السياسات الخاصة بالمكافآت والرواتب لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين بالشركة والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية
- مراجعة السياسة الخاصة بالموارد البشرية
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن الأداء بشأن المسائل المذكورة أعلاه

الشركة الوطنية للتأمينات العامة (ش.م.ع.)
NATIONAL GENERAL INSURANCE CO. (PSC)

٧) إدارة الرقابة الداخلية

إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعن مراجعة فعاليته:

يقر مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمينات العامة بمسؤوليته عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية بالشركة والمراجعة الدورية المنتظمة لهذا النظام وفعاليته من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وبما ينسجم مع القرار الوزاري رقم ٥١٨ بشأن الحوكمة المؤسسية.

وفي هذا السياق فقد حرصت الشركة الوطنية للتأمينات العامة على مواصلة العمل بالنظام المحكم للرقابة الداخلية والذي أقره مجلس الإدارة بعام ٢٠١٠م. ويراعي النظام المعتمد لإدارة الرقابة الداخلية مايلي:

١- أن تطبق الشركة نظاماً محكماً للرقابة الداخلية تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة يهدف إلى وضع وتقييم إجراءات إدارة المخاطر بالشركة وتطبيق قواعد الحوكمة فيها.

٢- أن يُسند تطبيق نظام الرقابة الداخلية إلى إدارة مختصة للرقابة الداخلية وذلك بعد أن اعتمد المجلس دور وصلاحيات ومهام الإدارة مع التأكيد على ما يلي:

- استقلالية إدارة الرقابة الداخلية بالشركة
- نزاهة وحيادية إدارة الرقابة الداخلية بالشركة
- الكفاءة المهنية وتحديد مجال عمليات التدقيق
- إجراءات الرقابة الداخلية
- مسؤوليات مدير دائرة الرقابة الداخلية
- إمكانية الاستعانة بمصادر خارجية لتقييم إجراءات إدارة المخاطر بالشركة

٣- تقوم إدارة الرقابة الداخلية بمراجعة أنشطة الشركة على مدار السنة حيث ترتكز المراجعة السنوية على ما يلي:

- عناصر الرقابة الأساسية بما فيها الرقابة المالية والعمليات وإدارة المخاطر
- التغييرات التي طرأت منذ تاريخ المراجعة السابقة وقدرة الشركة على الاستجابة لتلك التغييرات في أعمالها.
- تحديد نطاق ونوعية عملية المراجعة التي يتم إجرائها
- مراجعة مدى فعالية عمليات الشركة المتعلقة بإعداد التقارير المالية والتقيد بقواعد الإدراج والإفصاح

٤- اعتمدت إدارة الرقابة الداخلية آليات العمل التالية لضمان تحقيق أهداف وخطط اعمال التدقيق الداخلي بالشركة:

- إعداد الخطة السنوية للرقابة الداخلية ومناقشتها مع لجنة التدقيق
- القيام بعمليات التدقيق الداخلي التي تغطي عمليات التأمين الرئيسية والعمليات المساندة حسب الخطة السنوية المعتمدة
- رفع تقارير التدقيق إلى مسؤولي الإدارات المعنية بكل عملية من عمليات التدقيق التي تقوم بدورها بالتعليق على ملاحظات التدقيق ومن ثم تقديم تقارير التدقيق النهائية إلى لجنة المجلس للتدقيق
- تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمناقشة ومراجعة تقارير التدقيق مع إدارة الشركة ورئيس قسم الرقابة الداخلية كما تضطلع لجنة المجلس للتدقيق بمسؤولية متابعة تطبيق وتنفيذ الإجراءات الملائمة لإدارة المخاطر وصيانة الامتثال للأحكام والقوانين المعمول بها.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بمحاضر اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق وإخطار المجلس عن الحالات المرتفعة المخاطر إذا وجدت.

٥- يتم إشراك الرقابة الداخلية في تقييم الإجراءات الداخلية للامتثال ومبادئ حوكمة الشركة ورفع التقارير بشأنها. على أن تهدف إجراءات الامتثال إلى ما يلي:

- مراقبة مدى التزام الشركة بالقوانين والأنظمة النافذة ولاسيما القرارات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وقرارات هيئة التأمين.
- التأكد التام من التقيد بسياسة الامتثال المعتمدة بالشركة ورفع التقارير إلى لجنة المجلس للتدقيق بشأن المخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية المتخذة.

يترأس إدارة الرقابة الداخلية السيد / رامكريشنان وهو يحمل درجة محاسب قانوني متخصص (ACMA) منذ عام ١٩٩٠ من معهد المحاسبين القانونيين (Chartered Management Accountants) بالمملكة المتحدة، كما يحمل بكالوريوس تجارة من جامعة مومباي، الهند. يتمتع السيد/ رامكريشنان بخبرة طويلة تمتد حتى ٣٠ عام بالرقابة المالية في مجال التصنيع والتجارة والخدمات بالهند ومنطقة الخليج. قضي السيد/ رامكريشنان خمسة عشر عام من خبرته بمجال التأمين والرقابة والتقارير المالية بالدولة. يتولى السيد/ سعد جويد، مدقق أول بقسم الرقابة الداخلي، مهام معاونة رئيس إدارة الرقابة الداخلية وهو يحمل درجة ماجستير في إدارة الأعمال واجتاز الدورة التدريبة للمحاسبين القانونيين المتخصصين من معهد تعليمي في باكستان.

تزاول إدارة الرقابة الداخلية أنشطتها حسب خطة التدقيق السنوية المعتمدة من لجنة المجلس للتدقيق. حيث يقوم رئيس الرقابة الداخلية برفع تقارير التدقيق إلى لجنة المجلس للتدقيق بشكل دورياً. يتم إخضاع كافة الأقسام بالشركة والأنشطة التي تمارسها الإدارة لعمليات المراجعة التي تجريها إدارة الرقابة الداخلية ومن ثم مقارنتها بالسياسات وممارسات العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

وفي ضوء العمليات المكثفة للمراجعة والتدقيق والمراقبة فإن إدارة الرقابة الداخلية تؤكد على عدم وقوع أي من حالات التزوير أو المخالفات الجسيمة أو الحالات المرتفعة المخاطر خلال عام ٢٠١٢م.

٨) تفاصيل المخالفات

إن الشركة الوطنية للتأمينات العامة متمثلة في مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية بها حريصة على الالتزام بكافة القوانين واللوائح المعمول بها. وفي هذا السياق لم يتم تسجيل أية مخالفة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م.

٩) مساهمة الشركة خلال عام ٢٠١٢ في تنمية المجتمع المحلي والبيئة

لقد عملت الشركة الوطنية للتأمينات العامة دوماً على ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالمبادئ الأخلاقية حيث تهدف سياسة الشركة من خلال مسؤوليتها تجاه المجتمع إلى خلق قيمة مستدامة للمساهمين والموظفين والمتعاملين والعملاء وشركاء العمل بالشركة وذلك من خلال المحافظة على جدوى الأعمال والمساهمة في دعم المجتمعات المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومراعاة المحاور البيئية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية في كل الأنشطة التي تزاولها الشركة.

ومن منطلق هدف الشركة المتعلق بالقيام بكافة المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية، فإن الشركة تعمل على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار والممارسات التشغيلية مما يساعد على فهم الأثر المباشر وغير المباشر المترتب على عمليات الشركة وبالتالي الوصول بعملية اتخاذ القرار إلى أعلى المستويات من الكفاءة والفعالية. وتتبع الشركة سياسة اجتماعية وبيئية تركز على الجوانب التالية:

- الحوكمة من حيث الأخلاقيات والمساءلة
- الموظفون من خلال مدى تهيئة بيئة العمل المثالية
- البيئة من خلال إدارة تأثير عمليات الشركة على البيئة
- العملاء من خلال تزويدهم بخدمات وخبرات الشركة
- المجتمع من خلال الدعم والاستثمار في المجتمعات المحلية التي تعمل بها الشركة.

وعلى مدى عام ٢٠١٢ قامت الشركة الوطنية للتأمينات العامة بالتبرع لمركز دبي للتوحد ضمن حملة التوعوية بمنتجات التأمين وتأثير قطاع التأمين على رفاهة وتقدم المجتمع. حيث قامت

الشركة بتقديم ألبسة وأحذية بإجمالي تكلفة تبلغ ٣٨٣,٠٠٠ درهم للأطفال المصابين بالتوحد مما أدخل البهجة والسرور على هؤلاء الأطفال المرضى.

وفي إطار حرص الشركة على تدعيم الأخلاق الرياضية وتدعيم اواصر الصلة بين الموظفين العاملين في قطاع التأمين قام الموظفين بالشركة بتنظيم دورة رياضية الكريكت ورياضة البولنج للعاملين بمجال التأمين.

١٠) معلومات عامة

أ) بيان بسعر سهم الشركة في السوق (سعر الإغلاق، أعلى سعر، وأدنى سعر)

الشهر	أعلى سعر للسهم	أدنى سعر للسهم
يناير ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧
فبراير ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧
مارس ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧
أبريل ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧
مايو ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧
يونيو ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧
يوليو ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧
أغسطس ٢٠١٢	٦,٠٣	٥,٤٣
سبتمبر ٢٠١٢	٥,٨٣	٣,٩٧
أكتوبر ٢٠١٢	٧,٦	٦,٦٥
نوفمبر ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧
ديسمبر ٢٠١٢	٦,٧	٦,٧

ب) بيان بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق ومؤشر القطاع

Trade Date	NGI	DFM Index	INSURANCE
January 2012	6.7	1435.72	2520.4
February 2012	6.7	1730.43	2944.47
March 2012	6.7	1648.87	2789.05
April 2012	6.7	1630.95	2729.45
May 2012	6.7	1471.49	2619.2
June 2012	6.7	1451.87	2599.24
July 2012	6.7	1542.64	2629.96
August 2012	5.43	1547.82	2612.55
September 2012	5.83	1578.79	2650.17
October 2012	7.6	1619.61	2722.43
November 2012	7.6	1607.9	2678.33
December 2012	7.6	1622.53	2589.56

رسم تخطيطي بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق ومؤشر القطاع

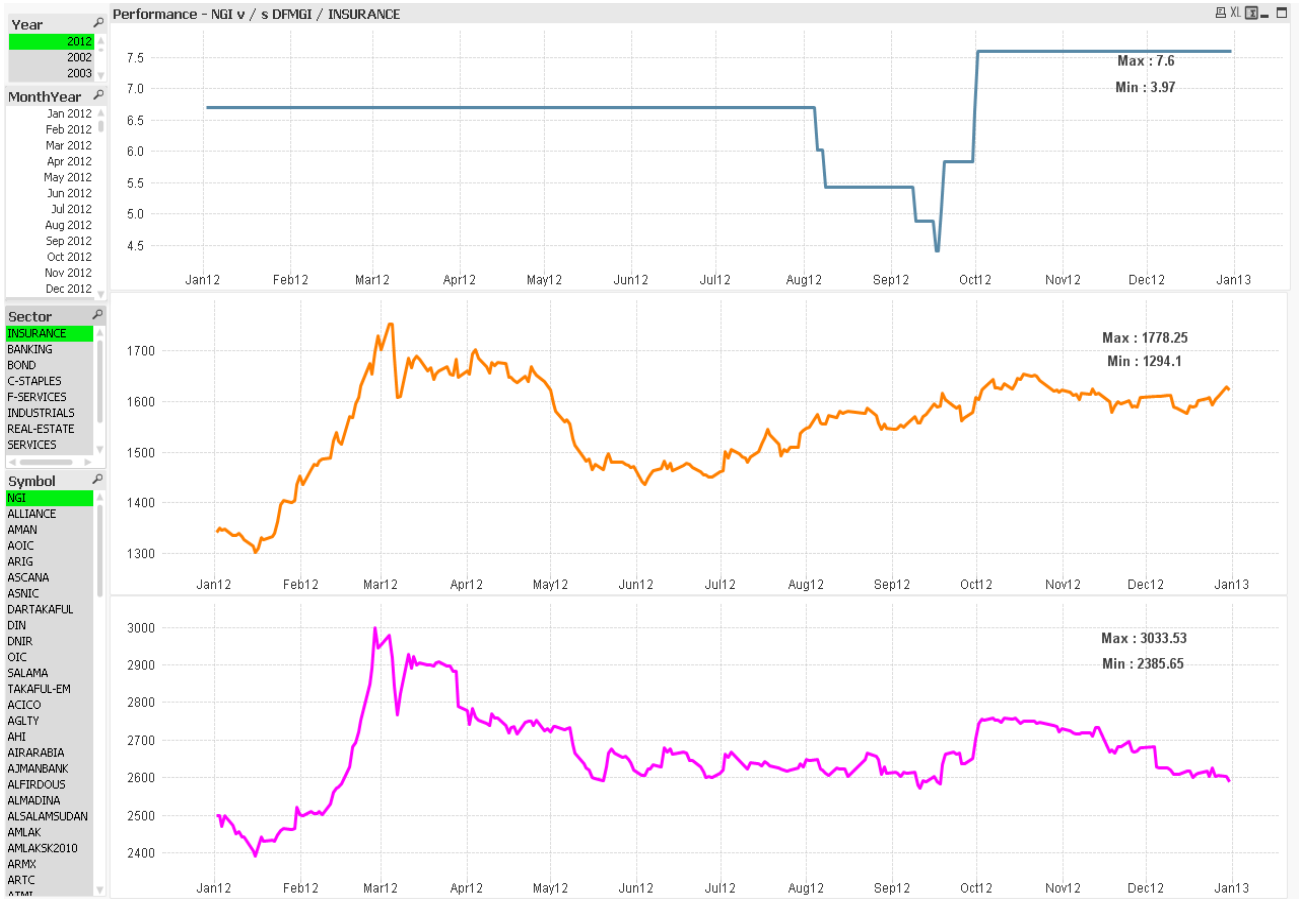

ج) توزيع ملكية المساهمين كما في ٢٠١٢/١٢/٣١
(إماراتي، خليجي، عربي، أجنبي)

	إماراتي		خليجي		عربي		اجنبي		المجموع	
	%	عدد الأسهم	%	عدد الأسهم	%	عدد الأسهم	%	عدد الأسهم	%	عدد الأسهم
أفراد	%٣١	٤٦،٤٦٠،٥٥٣	%٠	صفر	%٠،٣	٤٥٤،٥١٧	%٠	صفر	%٣١،٣	٤٦،٩١٥،٠٧٠
شركات/ مؤسسات	%٦٨،٧	١٠٣،٠٣٩،٠٤٢	%٠	صفر	%٠	صفر	%٠	صفر	%٦٨،٧	١٠٣،٠٣٩،٠٤٢
المجموع	%٩٩،٧	١٤٩،٤٩٩،٥٩٥	%٠	صفر	%١	٤٥٤،٥١٧	%٠	صفر	%١٠٠	١٤٩،٩٥٤،١١٢

د) بيان بالمساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر

الملكية	محمد عمر على بن حيدر	%٨,٣
	محمد صالح على نقى الزرعونى	%١٠,٩
	بنك دبى التجاري ش.م.ع	%١٧,٧٥
	بنك الإمارات دبي الوطني	%٣٦,٧٢
	الشيخ مانع خليفه ال مكتوم	%٥
	شركه دبي للاستثمار ش .م.ع	%٨,٤٦

هـ) الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال عام ٢٠١٢م

لاشك أن قطاع التأمين هو من الركائز الأساسية للتنمية وداعم للاقتصاد في جميع المجالات كما يؤدي دوراً حيوياً في اقتصاد الدولة، إذ يوفر الحماية المالية للأفراد والمنشآت الصناعية والمؤسسات المالية، ضد الخسائر المالية المتنوعة التي تحدث عند تحقق الأخطار، كما يقوم بدور كبير وهام في تراكم رأس المال واستثماره في جميع القطاعات.

ولعل من أبر الأحداث التي شهدها قطاع التأمين بعام ٢٠١٢ هي الحصول على موافقة مجلس الوزراء خلال شهر إبريل ٢٠١٢ على تمديد السنوات الخمس المعطاة لشركات التأمين العاملة في الدولة لتعديل أوضاعها وفق أحكام المادة ٢٥ من القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ حيث حددت الفقرة الأولى من المادة (٢٥) لشركات التأمين عدم جواز الجمع بين عمليات تأمين الأشخاص وتكوين الأموال وعمليات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات فيما طلبت الفقرة الثانية من المادة من الشركات التي تزاول نوعي التأمين المنصوص عليهما في الفقرة الأولى تعديل أوضاعها خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون مع جواز تمديد هذه المدة بقرار من مجلس الوزراء.

وفي إطار الحرص على المشاركة في مبادرات هيئة التأمين الهادفة إلى تعزيز الأطر التشريعية لتنظيم قطاع التأمين في الدولة فقد شاركت الشركة في ورشة عمل متخصصة لمناقشة مشروعات أربع تعليمات محاسبية مع شركات التأمين الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة بحضور أكثر من ١٠٠ مدير عام ومسؤول مالي في الشركات إلى جانب عدد من المختصين والمهتمين في هذا المجال. وتتعلق مشروعات التعليمات المحاسبية بجوانب ذات أهمية خاصة بمشروع تعليمات السياسات المحاسبية الواجب اتباعها من قبل شركات التأمين، ومشروع تعليمات تحديد موجودات شركات التأمين التي تقابل الالتزامات التأمينية المترتبة عليها، ومشروع تعليمات أسس تنظيم الدفاتر الحسابية، ومشروع تعليمات السجلات التي تلتزم شركات التأمين بتنظيمها والاحتفاظ بها.

كما تمكنت الشركة الوطنية للتأمينات العامة من الاحتفاظ بالتقييم الصادر من ستاندرد أند بورز عند بي بي بي+ مع نظرة مستقرة للأعمال وذلك من التصنيف السابق بي بي بي. وبذلك تمكنت الشركة من إحراز مركز ثامن أكبر شركة تأمين بسوق التأمين بالدولة الذي يعد من أكثر أسواق التأمين تنافسية. كما تعكس النظرة المستقرة للأعمال قدرة الشركة على تعزيز وضعها التنافسي بالسوق المحلي.